

## 12

## حريق في الأجمة

في غضون ذلك، وفي الوقت الذي بدأت الأسباب الحقيقية لحربنا في العراق تتكشف بشكل تدريجي في ضوء السباق نحو الرئاسة، والذي بدأ يلوح في الأفق استمرت إحدى حلقات الدراما العراقية في الكشف - وهي قصة الكشف عن هوية فاليري بليم عميلة وكالة المخابرات المركزية كجزء من المعركة الحزبية المتصاعدة بين إدارة بوش ومنتقديه في الكابيتول هيل في وسائل الإعلام. لقد كانت حكاية طويلة بدأت تنال مني شخصياً بشكل متصاعد.

يوم الثلاثاء الواقع في الثلاثين من شهر أيلول، سبتمبر، 2003، وهو اليوم الذي تلا تأكيدي بشكل واضح أن كارل روف لم يسرب أي معلومات سرية أمنية - شخصية فاليري بليم - كان يوم سفر. لم يكن هناك أي لقاء صحفي في البيت الأبيض؛ كانت هناك حوار على متن الطائرة الرئاسية في طريقها إلى قاعدة سان أندروز الجوية، حيث مقر أفضل طائرة معروفة في العالم في شيكاغو.

كان الرئيس يتخذ الوضعية المعتادة الخاصة للتصوير في حفل غداء أقامه مع تشيني من أجل جمع التبرعات استعداداً لتمويل حملة إعادة الانتخاب لسنة 2004 التي تلوح في الأفق. التقى بعدها بمجموعة من كبار رجال الأعمال المحليين وذلك بهدف تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية الملحة، وخلق فرص للعمل.

نحو الساعة الثامنة والنصف من مساء الليلة السابقة، أعلمت وزارة العدل مستشار البيت الأبيض آل غونز اليوز أن المسؤولين هناك فتحوا تحقيقاً جنائياً حول تسريب هوية فاليري بليم. بناء على طلب آل، ستقوم الوزارة بإرسال خطاب رسمي حول هذا الموضوع يوم الثلاثاء. سأل آل فيما إذا كان البيت الأبيض بحاجة إلى إعلام العاملين فيه مساء ذلك اليوم، أو الانتظار حتى صباح اليوم الثاني. أفادت وزارة العدل أن الصباح موعد مناسب.

منذ أن انتشر نبأ إجراء التحقيق الجنائي في الأيام القليلة الماضية، كنت على تواصل مستمر مع آل ومع نائبه ديفيد ليتش، بما في ذلك صبيحة ذلك اليوم قبل أن أغادر البيت الأبيض برفقة الرئيس. أردت التأكد من أنني على تواصل على مدار الساعة مع وزارة العدل، كما كنت بحاجة إلى نصيحة من آل حول كيفية الإجابة على أسئلة الصحافة عن الموضوع.

أبلغ آل جميع كبار الموظفين بموضوع التحقيق قبل الساعة السابعة والنصف بوقت قليل أثناء اجتماعنا اليومي بينما كنا جميعاً جالسين في المقاعد الجلدية المخصصة لنا حول طاولة المؤتمرات المصنوعة من الخشب، والممتدة على طول قاعة روزفلت. وجّهنا إلى ضرورة أن يقوم كل منا بإعلام أفراد الطاقم العاملين لديه المحافظة «على المواد كلها التي يمكن أن تكون لها علاقة بموضوع» التسريب، وقال إن «الرئيس وجّه إلى ضرورة التعاون بشكل كامل مع هذا التحقيق». قال آل أيضاً إن مذكرة سوف تعمم بواسطة البريد الإلكتروني على العاملين في البيت الأبيض كلهم نحو الساعة الثامنة والنصف تتضمن تعليمات محددة.

أوضح آندي كاردي أن الرئيس أراد أن يصل إلى حقيقة هذه المسألة، وأن على العاملين في البيت الأبيض أن يدلوا بالمعلومات ذات الصلة إلى وزارة العدل. كان صمت مطبق يلف القاعة بينما أنصت جميع من فيها بعناية إلى ما كان يقوله كل من آل وآندي.

تحدثت إلى الرئيس حول هذا التطور الجديد في قضية التسريب صباح ذلك اليوم في المكتب البيضاوي، كما تحدثنا حوله أيضاً في الرحلة الجوية القصيرة على متن طائرة الهيلوكبتر البحرية الرئاسية من المنطقة العشبية الجنوبية في البيت الأبيض إلى قاعدة أندروز الجوية. اتفقنا، الرئيس، ودان بارتليت، وأنا، على وجوب أن يدلي الرئيس بتعليق حول التحقيق، خصوصاً وأنا أخطرنا الآن رسمياً بشأنه.

أثناء الحوارات التي جرت في الطائرة الرئاسية، أحطت طاقم الصحفيين علماً بالمذكرة التي وجهتها وزارة العدل إلى آل. كنت قد تحدثت مسبقاً إلى بعض الصحفيين

صبيحة ذلك اليوم قبل مغادرتي البيت الأبيض وكان الجميع قد تسلموا نسخاً من المذكرة التي أرسلها آل إلى كل العاملين.

الطاقم الصحفي هو عبارة عن مجموعة صغيرة من الصحفيين الذين يغطون تحركات الرئيس عندما لا تكون هناك أمكنة كافية لجميع الصحفيين، أو عندما تتطلب عوامل لوجستية ذلك. هناك في العادة خمسة عشر من الصحفيين في الطاقم، ويمثل هذا عدد المقاعد المخصصة لهم في الطائرة الرئاسية. يجلسون عادة في الجزء الخلفي الأيسر من الطائرة وراء القسم المخصص للعملاء السريين مباشرة. توجد ثلاث نقاط مخصصة للخدمات الطباعية السلوكية، بما في ذلك وكالة الأسوشيتد برس، ووكالة رويترز، ووكالة أخبار بلومبيرغ. هناك أيضاً نقطة مخصصة للمشرف على الطباعة الذي ينتمي عادة إلى إحدى الصحف الكبرى التي تعمل على تحقيق سبق صحفي. توجد نقطة مخصصة لمراسل إحدى الإذاعات، وأخرى مخصصة لصحفي في مجلة إخبارية (من تايم، أو نيوزويك، أو يو. إس. نيوز، أو ناشونال جورنال)؛ وهناك نقطة مخصصة لأحد مراسلي النقل المباشر أو لأحد المخرجين، واثنان للشبكة التي يتبع لها المصور ومهندس الصوت؛ أما النقاط الأخرى فهي مخصصة لمصورى الكاميرات الثابتة. كل ما يقومون بتغطيته يجب أن يتم الإطلاع عليه في أقرب وقت ممكن من قبل الطاقم الأكبر في البيت الأبيض.

استناداً إلى ما اتفقت بشأنه مع الرئيس في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، أنهيت تعليقاتي الافتتاحية الموجهة إلى الطاقم الصحفي المرافق بالقول: «إن الرئيس يريد الوصول إلى حقيقة هذه المسألة مثله مثل أي شخص آخر، وهو يؤمن بضرورة متابعة الموضوع حتى نهايته، كما قلت لكم بالأمس. كان الرئيس يعبر دائماً عن قلقه بشأن تسريب المعلومات السرية، وهو فعل يعتبره الرئيس مسألة خطيرة ويجب أن ينظر إليها بمنتهى الجدية. يتوقع الرئيس من كل فرد في هذه الإدارة أن يلتزم بأعلى معايير السلوك المهني». أضفت قائلاً إن الرئيس يؤمن «أن أي شخص لديه معلومات تفيد هذا التحقيق، يجب عليه التقدم بها إلى وزارة العدل».

بعد انتهاء الرئيس من الاجتماع في شيكاغو، تمت مرافقة العصابة الصعبة المراس المكونة من مجموعة صحفيي البيت الأبيض، والصحفيين الذين يمثلون الصحافة المحلية إلى غرفة صغيرة حيث كان سيجري فيها نقاش حول طاولة مستديرة. جلس الرئيس في الوسط، محاطاً بكبار رجال الأعمال المحليين، وإلى جواره كان العمدة ديلي الذي نشأت بينهما علاقة جيدة تطورت على مدار الأيام. بدأ الرئيس بالإدلاء بتعليقات حول الاقتصاد. ثم قال إنه سيتلقى سؤالاً أو اثنين. كنت قد رشحت له اثنين من الصحفيين، وأحطته علماً بالسئلة التي يحتمل أن يطرحها عليه.

حصل ديب ريكمان، الصحفي الذي يغطي أخبار البيت الأبيض لوكالة أسوشيتد برس على الفرصة الأولى. سأل الرئيس: «هل تعتقد أن وزارة العدل يمكن لها أن تقوم بتحقيق حيادي، آخذين بعين الاعتبار المضمونات السياسية لتسريب معلومات عن وكالة المخابرات المركزية، ولماذا لا يكون محقق خاص أفضل لهذه المهمة؟»

أجاب الرئيس: «هناك تسريب للكثير من المعلومات السرية في واشنطن. إذا كان هناك تسريب من قبل أشخاص يعملون في إدارتي، فإنني أريد أن أعرف من هم هؤلاء. وإذا كان ذلك الشخص قد خالف القانون، فسيتم التعامل معه بالشكل المناسب». أضاف أنه يثق في خبرة المسؤولين في وزارة العدل المنتخبين لمتابعة هذه التحقيقات، وأنه وجه إدارته إلى التعاون معهم بشكل كامل.

نادى الرئيس بعدها على بوب كيمبر؛ بما أننا كنا في المدينة التي تصدر منها الصحيفة التي يعمل بها. غطى بوب أخبار البيت الأبيض لصالح صحيفة شيكاغو تريبيون، كما قام بتغطية أخبار الرئيس منذ انتخابات سنة 2000. قال الرئيس: «نعم، دعوني أتذكر، كيمبر - هو من شيكاغو، أين أنت؟ هل أنت من مشجعي فريق «كابس» أو فريق «وايت سوكس»؟» أعقب هذا السؤال ضحك في الغرفة. أضاف الرئيس: «انتظر لحظة. لا يبدو هذا عادلاً، أليس كذلك؟»

كيمبر الذي لم تردعه هذه الوخزات غير المؤذية من الرئيس، قال: «أخبرنا بالأمس أن كارل روف ليس له دور فيها...»

قاطع الرئيس قائلاً: «نعم».

تابع كيمبر قائلاً: «هل تحدثت إلى كارل، وهل تتق به؟»

قال الرئيس: «لا أعرف أن أحداً في إدارتي قد سرب معلومات سرية. ولو حدث وقام أي شخص بتسريب معلومات سرية، فإني أريد أن أعرف ذلك، وسوف نتخذ الإجراء المناسب». انتهت المهمة. لقد أوضح الرئيس بما لا يدع مجالاً للشك أنه ينظر إلى هذا التحقيق بمنتهى الجدية، وأنه يكره تسريب المعلومات السرية، وأنه يرغب في الوصول إلى الحقيقة حول هذا الموضوع. كما أوضح أن أي شخص في إدارته سيطرده من عمله فيما لو ثبت أنه المسؤول عن هذا التسريب.

لمَّحَتِ الحوارات التي جرت في البيت الأبيض صباح اليوم الثاني إلى أن الصحافة بدأت تشير بأصابعها إلى شخص جديد تحوم حوله الشبهات في قضية التسريب هو رئيس أركان نائب الرئيس، سكوتر ليبى.

هكذا بدأت القصة. بينما كنت على وشك الانتهاء من هذه المحادثة، قال لي جون روبرتس كبير مراسلي محطة CBS News في البيت الأبيض: «سؤال أخير. قلت منذ مدة بشكل قاطع إنك تلقيت تأكيدات من كارل روف أنه لا علاقة له البتة بهذا الموضوع. هل تلقيت منذ ذلك الحين، تأكيدات مشابهة من رئيس أركان نائب الرئيس؟»

أجبت، وأنا أهم بمغادرة المنصة: «يا جون، لن أستدرج إلى التدقيق في كل الأسماء - فقد أوضحت ذلك مؤخراً - لن أستدرج إلى الدخول في قائمة لمناقشة اسم كل عضو في إدارة البيت الأبيض».

ناشدني روبرتس بشيء من التهكم الذي أثار بعض الضحك: «إنه اسم واحد فقط».

تابعت: «كان هناك اتهام وحيد ومحدد. وقد قمت بالإجابة عنه في حينه. لكنني لن أستدرج إلى الدخول في قائمة أسماء من على هذه المنصة».

قال روبرتس: «لكنها قائمة قصيرة»، مثيراً بذلك ضحكاً أكثر، في الوقت الذي كنت أخطو خارج الباب المتحرك باتجاه مكتب الصحافة.

لم يكن لدي الكثير من الوقت كي أقوم بإجراء تقييم نقدي لتلك المحادثة مع أركان فريقي في ذلك الصباح. فقد كان الرئيس الكولومبي، أوريبى، سيلتقي بالرئيس بعد مدة وجيزة. ولما كنت أعرف أهمية الالتزام بالوقت بالنسبة للرئيس، قمت بالتقاط دفتر ملاحظاتي، وأخبرت أركان فريقي أننا سنتحدث أكثر قبل اللقاء الصحفي؛ ثم مشيت مسافة نحو عشرين قدماً باتجاه المكتب البيضاوي من أجل الانضمام إلى اجتماع مجلس الأمن القومي قبل اللقاء مع الرئيس وقبل اجتماعه مع أوريبى.

بعد دخولي إلى منطقة المكتب البيضاوي مباشرة، صادفت سكوتر ليبي في طريقي. كان غالباً ما يمثل نائب الرئيس في اجتماعات الرئيس مع قادة الدول عندما لا يحضر تشيني، وكنا غالباً ما نجلس إلى جانب بعضنا بعضاً. ولما كنا قد وصلنا باكراً، سألته فيما إذا كان بإمكانني التحدث إليه لبرهة. خرجنا سوية عائدين باتجاه المدخل الذي يوصل بين منطقة الموظفين المشرفين على المكتب البيضاوي وبين منطقة الانتظار في الرواق.

قلت: «يجب أن تعرف أن الصحافة بدأت تطرح أسئلة أكثر، حولك، وفيما إذا كنت أنت من سرب اسم فاليري بليم».

أصغى سكوتر باهتمام. تابعت قائلاً: «قلت لهم إنني لن أستدرج إلى الدخول إلى قائمة بأسماء موظفي البيت الأبيض، لأجيب فيما إذا كان أي موظف متورطاً في التسريب. أريد منك أن تعرف لماذا. طالما أن هناك تحقيق وشيك، لا أستطيع أن أضع نفسي في هذا الموضوع. أريد أن تعلم أنني لا أحاول أن أتركك تتعرض لسهامهم».

عبر سكوتر عن تقديره لإعلامي إياه قبل وقت كافٍ؛ ولكنه أضاف شيئاً آخر. كان يبدو مرتاحاً لموقفي بالرغم من أنه لا يشعر هو، أو أي شخص آخر مكانه بالسعادة من هذا الموقف. لكنني شعرت أنني قمت على الأقل بفعل ما كان عليّ فعله للتأكد من أنه حصل على هذه المعلومة مني، وليس عبر وسائل الإعلام.

كان صباح يوم السبت الواقع في الرابع من شهر تشرين الأول، أكتوبر، مريحاً بالنسبة لي. انتابني هذا الشعور وأنا أخطو باتجاه غرفة الجلوس في شقتي ذات غرفة النوم الوحيدة وسط المدينة، لأقرأ صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست. لم أكن قد حلقت

ذقتي أو استحممت بعد؛ كوني نمت حتى الساعة السابعة صباحاً أي بعد ساعتين على موعد استيقاظي في أيام العمل العادية، وكنت أفكر في النزول إلى قاعة الرياضة البدنية في الطابق السفلي. كنت في العادة أحاول الاستمتاع صبيحة كل يوم سبت في المنزل، اللهم إلا إذا اضطررت للذهاب إلى المكتب. كنت أذهب إلى المكتب عادة بعد ظهر أيام الأحد لأنجز بعض الأعمال قبل بداية الأسبوع. بطبيعة الحال، ونظراً لأنني أعيش داخل دائرة من الأخبار على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً، كنت دائماً تحت الطلب، وكنت أعمل من منزلي أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى لو لم أضطر للذهاب إلى المكتب.

وصلتني مكالمة من آندي كارد نحو الساعة الثامنة والنصف صباحاً. قال: «تحدث الرئيس ونائبه إلى بعضهما بعضاً هذا الصباح. وهما يريدان منك أن تعطي الصحافة التأكيدات نفسها حول سكوتر كما فعلت حول روف».

لا أشرب القهوة في العادة. أشرب الكولا التي لا تحتوي على سعرات حرارية كي ينتظم معدل الكافيين الصباحي في دمي. كنت ما أزال أرتشف الكولا، إلا أن ما قاله آندي أزعجني أكثر مما فعله بي الشراب.

قلت: «حسنٌ». وما قلته لم يكن مؤشراً على رفضي الغريزي للقيام بما طلب مني أن أقوم به. أخبرته بأنني سأتجه إلى المكتب، وسأتحدث إليه أكثر بعد أن أصل إلى هناك.

وبعد أن استحممت وارتديت ثيابي استعداداً للتوجه إلى البيت الأبيض، تساءلت عن السبب الذي دعا سكوتر إلى عدم التحدث إلي أولاً، لو كانت له مشكلة مع المقاربة التي اتبعتها. استناداً إلى تعليقات آندي، كان من الواضح بالنسبة لي أن سكوتر طلب إلى نائب الرئيس شخصياً أن يوجهني إلى القيام علناً بإنكار تورطه في القضية. والآن، وبحكم أن التحقيق على الأبواب، لم ترق لي فكرة الإشارة إلى أركان البيت الأبيض والدفاع عنهم فرداً تلو الآخر. في وقت سابق من الأسبوع، تحدثت إلى كل من آل وديفيد؛ وقد نصحاني بشدة بعدم القيام بأي تعليق جديد حول قضايا تتعلق بالتحقيق، بما في ذلك أسماء الأفراد. وفي أمس القريب، أبلغت الصحافة أنني لن أقوم بذلك. وكنت أعلم أنني إذا فتحت الباب لواحد من هؤلاء، فسيكون من المستحيل عليّ في واقع الأمر إغلاقه

فيما بعد، إذا بدأت أسماء متورطين آخرين بالظهور إلى العلن. وستتساءل الصحافة عن السبب الذي دعاني إلى سؤال سكوتر عن احتمال تورطه، ولماذا لم يسأل البيت الأبيض موظفيه كلهم السؤال نفسه.

لكنه كان أمراً أتى من فوق. نتيجة لذلك، كنت على وشك تجاوز الخط الذي رسمته لنفسي علناً حالما بدأ التحقيق يأخذ مجراه مع بداية الأسبوع.

بعد أن وضعت حقيبتي في المكتب، توجهت مباشرة إلى مكتب أندي. كان يقف أمام مكتب مساعده في ردهة الانتظار التي يتقاسمها مكتبه مع نائبه في الجانب المقابل.

عرفت عن طريق تعليقات أندي المتشنجة على الهاتف أن ما كان يقوله لم يكن قابلاً للنقاش، كما أنني لم أكن أتوقع منه تزويدي بأي معلومات إضافية حول الحوار الهاتفي الذي دار بين الرئيس ونائبه.

لا أعرف إلى اليوم، شيئاً عما دار بين الاثنين؛ لكنني على ثقة عبر معرفتي بالرئيس، وعبر أحاديثي السابقة معه، أنه لم يكن يعرف شيئاً عن ليبي، أو روف، أو أي شخص آخر قد يكون متورطاً في الكشف عن هوية بليم للصحفيين. لم يكن للرئيس أن يقوم بتضليلي عمداً. وبينما أتمنى أن أقول الشيء نفسه بالنسبة لنائب الرئيس، فإنني أقول وبكل بساطة إنني لست متأكداً من ذلك. فالمعلومات التي ستصبح علنية عن طريق إجراءات قانونية في المستقبل ستطرح تساؤلات حول أفعال نائب الرئيس التي لم يعلن عنها أبداً.

أعلمت أندي أنني سأتلو بشأن سكوتر التصريح نفسه الذي تلوته حول كارل، فيما لو تلقيت التأكيدات نفسها من سكوتر. سألني أندي عن نوع التصريح الذي تلوته بشأن كارل، فأخبرته أنني قلت إنه ليس متورطاً في قضية تسريب هوية بليم، كما أنه لا يوافق على مثل هذا التسريب. كما قلت لأندي إنني عندما أتحدث إلى سكوتر، فسأدعو بعض الصحفيين وذلك للتأكد من أنهم سينشرون ذلك.

عندما عدت إلى مكنتي طلبت إلى عامل الهاتف في البيت الأبيض أن يبحث عن سكوتر ويصلني به. وجرياً على عادته، فقد كان مسافراً مع تشيني الذي كان يمضي عطلة نهاية الأسبوع في منزله بمدينة جاكسون هول في ولاية وايومينغ.



كانت المكالمات قصيرة. لم يكن سكوتر كثير الكلام بالأصل. كان يعلم السبب الذي دعاني إلى الاتصال به، بما أنه هو من أثار المسألة التي تم توجيهي إلى التحدث بشأنها. سألته: «هل كانت لك أي علاقة بعملية التسريب؟».

أجاب سكوتر: «كلا، قطعياً».

قلت: «حسنٌ؛ أنوي إعلام الصحفيين أنك لم تقش بالمعلومات السرية، ولا يمكن لك أن تتغاضى عن شيء كهذا. هل هذا صحيح؟».

أجاب: «نعم». تحدثنا بعدها عن أسماء الصحفيين الذين أخطط للاتصال بهم. وضع سكوتر السماع، وبدأت في التحضير لمهمة لم أكن راغباً فيها.

دعوت صحفياً من مجلة نيوزويك سمعت أنه يعمل على قصة حول سكوتر، وصحفياً من وكالة الأسوشيتد برس، وآخر من صحيفة نيويورك تايمز. في اليوم نفسه، التقيت مصادفة بمراسل صحيفة واشنطن بوست مايك آلان خارج مبنى البيت الأبيض، ودعوته إلى ذلك اللقاء؛ وهو ما جعل عدد الصحفيين أربعة يمثلون أربعاً من كبريات وسائل الإعلام - وهو عدد كبير يساهم في نشر الخبر على نطاق واسع خصوصاً وأن هذا الخبر سيتم تناقله عبر خط وكالة الأسوشيتد برس. أخبرت الجميع أن سكوتر أكد لي أنه «لم يقم بتسريب المعلومات السرية، وأنه لا يتغاضى عن فعل كهذا»، وتأكدت من أن المسؤول عن اللقاءات الصحفية المناوب في ذلك اليوم على علم بذلك كي لا يفاجأ هو الآخر فيما لو اتصلت بعض وسائل الإعلام كي تحصل على الخبر بقصد المنافسة مع الصحف الأخرى.

بالتأكيد، كان الخبر يبيث على الشريط الإخباري لوكالة الأسوشيتد برس بصفته جزءاً من موضوع أكبر يتعلق بالتحقيق في قضية التسريب. كنت سعيداً بالطريقة التي تمت معالجة هذه المسألة بهذا الشكل. كان ذلك يعني أنني نجحت في تضمين دفاعي «الرسمي» عن سكوتر من دون أن ألفت الكثير من الانتباه إلى هذا النوع من الدفاع.

علمت بعد فترة وجيزة من شان ماكورماك، وهو أحد نوابي الآخرين، وكبير الناطقين باسم مجلس الأمن القومي، أن إليوت أبرامز وهو أحد كبار أعضاء مجلس الأمن القومي قد أنكر أي تورط له في قضية التسريب في حديث له مع أحد الصحفيين الذي اتصل به

مباشرة بناء على «شائعات». من المحزن أن هذا هو الأسلوب المتبع من قبل بعض النشطاء الحزبيين الأقل تشكيكاً في واشنطن عند وقوع أي فضيحة: أطلق شائعة في وسائل الإعلام، وانتظر لترى إن كان سيكون لها التأثير المطلوب. لم تكن هناك أي معلومات بالمرّة تشير إلى تورط أبرامز في مسألة التسريب هذه، لكنه كان ينظر إليه باعتباره كبير الصقور من غير المحافظين في مجال السياسة الخارجية، وكان مؤيداً لتغيير النظام في العراق. كان قد حصل على عفو من الرئيس بوش الأب عندما أدين مرتين بتهمة حجب معلومات عن الكونغرس في فضيحة إيران- كوترا السيئة الذكر. لهذه الأسباب، كان يعد دائماً هدفاً سهلاً لكل المزاعم غير الموثقة.

بالنسبة لي، كان إليوت خبيراً متعاقداً في شؤون السياسة الخارجية، وزميلاً لم يبخل بمد يد المساعدة لي وخصوصاً في ذلك اليوم. اتصلت به وحصلت منه على التأكيدات نفسها؛ فكرت أنه من الأفضل قيامي بإيصال إنكاره هو الآخر، إلى الصحفيين أنفسهم الذين تحدثت إليهم بشأن سكوتر، بما أن إليوت كان قد تحدث لي عن هذا الموضوع لتوه. من الأفضل التصريح عن هذا الموضوع دفعة واحدة وفي الحال، وذلك في الدائرة الإخبارية نفسها بدلاً من إعطاء تصريح لجهة ما، اليوم؛ ولجهة أخرى، غداً، وهكذا. وبناء عليه، فقد طلبت لقاء الصحفيين من جديد.

ازداد شعوري بالإحباط لأن هذا كان عكس ما أردت له أن يتم. كنت أضع نفسي في قلب التحقيق عبر الدفاع عن أشخاص ضد رغبتني، وعكس النصائح التي قدمها لي مستشار البيت الأبيض.

عادت موضوعات الأسئلة الصحفية في الأسبوع الآتي لتحتل المساحة الواسعة المعتادة في الحوارات واللقاءات الصحفية، إلا أن التحقيق في قضية التسريب بقيت في قلب الدائرة. كان المساعدون في البيت الأبيض بمن فيهم أنا، كل على طريقته، يبحثون في سجلاتهم الإلكترونية، ومراسلاتهم، وقوائم الاتصالات الهاتفية التي أجروها، ومفكراتهم، الملاحظات التي دونوها؛ ومن ثم، ينسخون كل ما من شأنه أن يصب في خانة طلب وزارة العدل من الوثائق حول الموضوع.

يوم الاثنين، وفي معرض ردي على أحد الأسئلة، أكدت في اللقاء الصحفي أنني تحدثت إلى كل من كارل، وسكوتر، وإليوت، وأن كلاً منهم بدوره أنكر أي تورط في قضية تسريب هوية فاليري بليم. وكما توقعت، فقد تساءل الصحفيون عن سبب سؤالي هؤلاء الأشخاص الثلاثة بالتحديد، ولماذا لم يطلب الرئيس من أركان البيت الأبيض الآخرين الإجابة عن السؤال نفسه. قمت ببعض التراقص اللغوي في معرض جوابي على هذه الأسئلة، نظراً لعلمي أنني لم أكن مخولاً للحديث عن كل جوانب القصة.

أدركت متأخراً أنه كان على الرئيس أن يخالف رأي مستشاريه ويطلب إجراء تحقيق داخلي لتقرير من يمكن أن يكون في دائرة الشبهة من بين أركان البيت الأبيض. كان عليه أيضاً إعطاء الأوامر بتزويد الرأي العام بأكبر كم ممكن من المعلومات حالما يتم التوصل إليها، وذلك لكي لا تحتل الفضيحة عالماً مستقلاً بحد ذاته. لكنه اختار أن لا يقوم بذلك، ربما لأنه كان يشعر أن بقاءه بعيداً عن مجريات القصة سوف يحصنه ويحميه ضد أي ضرر سياسي محتمل. ولكن بدلاً من أن يكون الأمر كذلك، احتلت القصة حيزاً أكبر، وعاشت فترة أطول، وهو ما ساعد في إذكاء روح التشكيك، وتسعير أوار الحرب الحزبية التي تعهد أن يشفي واشنطن منها.

شاطرني دان بارتليت فيما بعد، الرأي بأن ديفيد أدينغتون مستشار نائب الرئيس عبر عن قلقه بعد أن علم أنني برأت ساحة سكوتر علناً. حذر أدينغتون بارتليت بصورة محددة أنه ما كان عليّ القيام بالحدث علناً عن التحقيق، أو مناقشة ما قام به، أو لم يقم به أي شخص. أجاب بارتليت، «إن رئيسك هو من طلب إلينا القيام بذلك». لويت شفتاي لبرهة قصيرة بينما كنت أنا وبارتليت نهز برأسينا. لقد انتابنا نوع من الشك.

كان يُنظر إلى أدينغتون بصفة عامة كواحد من أكثر المسؤولين سرية في البيت الأبيض. وبمرور الوقت، تبين لي أنه واحد من أكثر الناس رغبة في تقديم المساعدة لي. كان يتقاسم المعلومات معي ويبادر بإسداء النصح لي بصفة سرية كي لا يزل لساني في اللقاءات الصحفية بصفتي السكرتير الصحفي. أكثر ما كان يثير اهتمامي هو الحصول على الصورة الكاملة عندما أبحث عن معلومات عند أحد الزملاء. لم يكن ذلك سهلاً

على الدوام في مكان مثل البيت الأبيض حيث لم يكن بعضهم يبدي أي اهتمام يذكر بالصحافة، أو ينظر إليها «كمجموعة ضغط» أخرى. لكن ديفيد كان متفهماً لحاجتي في أن أكون على اطلاع على مجريات الأمور كي أكون فاعلاً ودقيقاً في عملي. فلو علم بشيء، كان يشعر أن عليه تقديم المساعدة، لم يكن بحاجة إلى التلقين ليتقاسمها مع أحد، أو إلى لعبة العشرين سؤالاً كي يستنتج ضرورتها.

ولكن، لسوء الحظ، لم يكن أحد يستمع إلى نصائح أدينغتون، أو يأبه لها على ما يبدو، خصوصاً من قبل أولئك الذين كانوا يدفعون بي أكثر فأكثر، باتجاه الجحيم الذي كنت أُلج إليه من دون وعي مني.



في اللقاء الصحفي الذي عقده في العاشر من شهر تشرين الأول، أكتوبر، أدليت بآخر تعليق لي حول التأكيدات التي قدمها كل من روف وليبي. فبعد وقت قصير، سيبدأ عملاء من مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة العدل بدء التحقيق مع المسؤولين في البيت الأبيض.

تحدثت إلى كل من آل وديفيد حول وضعي الشخصي بعد أن اتصل بي مكتب التحقيق الفيدرالي. قال لي ديفيد بعد أن ذكّرني بأنه لا هو، ولا آل يعدان نفسيهما محامين شخصيين بالنسبة لي: «لا تستطيع في هذا اللقاء أن تتحدث بطريقة تشبه طريقة حديثك بصفتك ناطقاً رسمياً باسم البيت الأبيض. لا بد من أن تجيب على الأسئلة بانفتاح وبصورة كلية، وهذا بعكس الأسلوب الذي تتبعه في وظيفتك حيث لا تقدم هناك سوى النذر القليل من المعلومات بوصفك ناطقاً صحفياً. ليس عليك أن تتطوع بتقديم معلومات أكثر مما يطلبون في أسئلتهم؛ ولكن عليك أن تكون صريحاً، وأن تستجيب لما قد يسألونك عنه». هذه النصيحة لم تأت مثل مفاجأة بالنسبة لي؛ لكنها ساعدتني في تعزيز هذه الأفكار بشكل مسبق.

كان آل وديفيد قد اقترحا أن يقوم أحدهم من مكاتبيهما بحضور أي مناقشات يمكن أن تطرح بيني وبين مكتب التحقيقات الفيدرالي. تبين لي أن ذلك ستكون طريقة مناسبة

أيضاً بالنسبة إليهم كي يبقوا على اطلاع على مجريات التحقيق، وأن يكون بإمكانهم إطلاع الرئيس على أي مستجدات. مع ذلك، كان من دواعي سروري قبول العرض الذي تقدم به.

تم أول لقاء بيني وبين عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد عدة أيام في إحدى غرف المؤتمرات في الطابق الثاني كان مكتب المستشار قد وفرها في مبنى مكتب أيزنهاور التنفيذي في محيط البيت الأبيض، مقابل الممشى التنفيذي الغربي الذي يؤدي إلى مدخل الموظفين في الجناح الغربي. كان الضوء يدخل إلى تلك الغرفة ذات السقف العالي من نوافذ كبيرة في أحد جوانبها. ولم يكن يوجد في الغرفة سوى طاولة مؤتمرات خشبية كبيرة تحيط بها كراسي جلدية.

أدار النقاش جون إيكينرود، العميل الخاص المسؤول عن التحقيق لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ اليوم الأول. انضم إليه لاحقاً عميلان آخران أجلسا إلى جانب الطاولة التي تواجه الباب؛ كنت في الطرف الآخر في مواجهة النافذة من خلفهم.

كان قد تم تزويدهم بنسخ من كل الوثائق الموجودة في ملفاتي والتي كنت قد سلمتها إلى مكتب المستشار في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول، أكتوبر. أذكر رسالة إلكترونية كنت قد استلمتها من صديقة لمساعدتي الشخصية كارمن إنغويل. كانت صديقة كارمن قد حضرت درساً أو محاضرة في جامعة كاليفورنيا منذ عدة سنوات لجو ويلسون، قالت إن ويلسون ذكر خلالها، أن زوجته تعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية. لم تكن لدي أي فكرة حول ما إذا كانت هذه القصة صحيحة أم لا.

كان التحقيق ما يزال في مراحل الأولى، وبدا أن العملاء كانوا يركزون على معرفة كيف تصرف البيت الأبيض بما في ذلك، فريق مكتب الاتصالات في البيت الأبيض، وكيف تعامل مع وسائل الإعلام.

كان تيد أوليوت، المحامي الثلاثيني، الذكي، والبارع، والعامل في مكتب المستشار في البيت الأبيض يصغي في الوقت الذي كنت أجيب على الأسئلة. كنت أعرف تيد قليلاً عن طريق العمل معه حول قضايا أخرى، وكان دائماً يظهر أنه منفتح ومستعد لم يد المساعدة.

كان هو وزميله راؤول يانس قد كلفا بحضور جلسات التحقيق في مكتب المستشار. تعرفت إلى تيد بصورة أفضل خلال تلك المرحلة، وكنت أظن أن آل وديفيد لم يكن باستطاعتهما اختيار من هم أفضل من هذين الشخصين لهذه المهمة المثيرة للجدل، والتي يتم تسليط الضوء عليها بشكل كبير.

بعد اللقاء الأول مع محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي، أذكر أنني قلت لتيد ونحن نسير خارج الرواق المؤدي إلى مبنى المكتب التنفيذي عائدتين إلى الجناح الغربي: «فوجئت بأنهم لم يسألوني أي أسئلة ملموسة عما يمكن أن أكون أعرفه، مثل محادثاتي مع روف وليبي». في الاجتماع الثاني الذي أظن أنه حصل بعد أسبوعين، كانت الأسئلة تتمحور حول ما يمكن أن أعرفه. ولم يستغرق أي من اللقاءين أكثر من ساعة واحدة لكل منهما.

في الثلاثين من شهر كانون الأول، ديسمبر، سنة 2003، عقد جيم كومي، نائب المدعي العام مؤتمراً صحفياً في وزارة العدل. أعلن أن المدعي العام جون أشكروفت أعفى نفسه من التحقيق ليتجنب أي شكل من أشكال صراع المصالح. صرح كومي بعدها أنه سمى مدعٍ خاص للإشراف على التحقيق في التسريب - وهو باتريك فيتزجيرالد من شيكاغو. كان فيتزجيرالد ينظر إليه بكثير من التقدير بصفته مدعياً عاماً للولايات المتحدة، والذي كان يعرف عنه الالتزام بالقانون، وعدم التأثر بالسياسة.

لم يكن كومي ليتحدث في الأسباب التي حدثت به إلى تعيين المستشار الخاص عدا قوله إن «جملة من الحقائق» تراكمت على امتداد الأشهر القليلة الماضية أدت إلى اتخاذ مثل هذا القرار. أضاف: «لا نريد أن يعرف الناس الذين يهمننا أمرهم أننا مهتمون بأمرهم. كما أننا لا نريد أن نشوه سمعة من يمكن أن يكون بريئاً، أو من يمكن أن لا يواجه إليه أي اتهام».

اتصل بي رون روس نائب رئيس وحدة مكافحة التجسس في وزارة العدل الذي يرأسه جون ديون لترتيب موعد للقاء الفريق المشرف على التحقيق قبل أيام من استدعائي للمثول أمام هيئة المحلفين الكبرى. سألتني هذه المرة فيما إذا كنت أنوي القدوم بمفردي من دون مرافقة أحد من مكتب المستشار. أوضح لي أنهم يفضلون التحدث إلي على انفراد. وافقت. لم يتغير الموقف بالنسبة لي إلا بنسبة ضئيلة، بالرغم من أنني كنت

ممتناً لسماع أي ملاحظة كان يمكن لتيد أن يبديها لي. شككت في أن فريق التحقيق أراد أن يبقي المعلومات على أكبر نطاق ممكن من السرية في الوقت الذي كانوا يتابعون الاستماع إلى شهادتي أمام هيئة المحلفين الكبرى.

قبل ذلك، عندما علمت أن استجابي سيتمحور حول تبرئتي العلنية لكل من روف وليبي وأبرامز، فقد استشرت زوجة شقيقي ستيفاني ماكيلان التي كانت مساعدة مدعي المقاطعة في مقاطعة سان جوزيه، كما استشرت شقيقي دادلي، الذي كان يعمل كاتباً في مكتب قاضٍ فيدرالي في مدينة أوستن.

كانت وجهة نظر ستيفاني أن أقوم بتوكيل محامٍ في هذه القضية، بالرغم من أنني قلت لها إنني لا أعرف شيئاً عن التسريب الحقيقي، وأن دوري كان مقتصرأ على الدفاع عن البيت الأبيض، وعن عدد محدود من المسؤولين بعد أن حدث ما حدث. لكنها أوضحت بحدسها أنه لا يمكن للمرء أن يعرف بشكل مؤكد كيف يمكن للكلمات التي تم التلفظ بها أن تُؤوّل، أو - وهذا أسوأ - تُحرّف، خصوصاً ضمن سياق تحقيق سياسي مسلطة عليه الأضواء، يتم أثناء حملة انتخابية.

لم يلزم دادلي نفسه بتقديم أي نصح محدد لي؛ إلا أنه نصحني بصفته شقيقي، وأيضاً بصفته محامياً مطلعاً على مجريات الأمور بتوكيل محامٍ. ولقد سألته فيما بعد، بعض الأسئلة الأساسية المهمة. ربما كان هو وتوأمة برادلي، وشقيقنا الأكبر، مارك يضايقونني في صغري، لكننا الآن مقربون جداً من بعضنا بعضاً كما ينبغي أن يكون كل الأشقاء. كان من المطمئن والمشجع بالنسبة لي معرفة أن باستطاعتي اللجوء إليه عندما أشعر بالضغط تزداد من حولي.

كان الزملاء من حولي يعتقدون أن من الجنون عدم توكيل محامٍ. قالت لي نائبتني كلير بوكان وهي صديقة عزيزة، وقفت دائماً إلى جانبي: «عليك أن توكل محامياً».

إلا أنني، وعلى العكس من كثير من زملائي قررت أن لا أؤكل محامياً. سأقول الحقيقة للمحققين - أي ما أعرفه، وما أتذكره. ومع عدم وجود أي شيء أخفيه، ومع الأخذ بالاعتبار أن ما يربطني بالقضية أتى بعد حدوث عملية التسريب، شعرت بالارتياح كوني

اتخذت هذا القرار. (لست ألمح هنا إلى أن زملائي كان لديهم ما يخفونه، وأنا هنا أعبّر فقط عن مشاعري الخاصة حول قراري).

وهكذا في عصر ذلك اليوم البارد، كنت في مكتب وحدة مكافحة التجسس المتوضع في أحد الطوابق العليا من مبنى وزارة العدل، على بعد عدة أحياء من البيت الأبيض. كانت الغرفة التي التقينا فيها مظلمة نوعاً ما. كانت الطاولة طويلة. رأيت عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالية الذين قابلوني في المرة السابقة. عرفّ رون روس عن نفسه، كما عرفّني على الآخرين المتواجدين في الغرفة. جلست إلى منتصف الطاولة مقابل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، كما فعلت في اللقاءات السابقة في مبنى المكتب التنفيذي. جلس أعضاء فريق المدعين عبر الطاولة أيضاً إلى اليمين مني. لكن فيتزجيرالد لم يكن في الغرفة.

وبينما كانت اللقاءات السابقة مباشرة، وبعيدة عن أي توتر، بدأ هذا اللقاء بشكل مختلف. روس الذي لفت نظري لكونه مدعٍ جاد ومهني، سألتني لماذا برأت ساحة روف وليبي. ثم طلب توضيحاً عن سبب عدم ذكري في اللقاء الأول أن كارل سبق له أن تحدث إلى نوفاك. فوجئت نوعاً ما، ونظرت إلى أحد عملاء مكتب التحقيق الفيدرالي وقلت: «أخبرت كل شيء عندما سألتني في اللقاء الثاني. لم تسأل عن هذا الموضوع في اللقاء الأول». لم يعلق العميل بشيء. قلت في نفسي: حسنٌ، يريدون الظهور بمظهر القساة كي يتأكدوا من أنني قلت لهم كل شيء أعرفه، أو أستطيع تذكره، وكي يتأكدوا أن تحقيقهم أوغل في العمق في محاولة منهم معرفة الحقيقة.

بعد عدة دقائق، دخل بيتر زيدنبرغ، الذي يشغل منصب المدعي من وحدة الاستقامة العامة إلى الغرفة. عرفّ عن نفسه، وبدأ شخصاً ودوداً. لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن ينال ثقتي واحترامي للروح المهنية والودية التي أظهرها.

لعب دور الشرطي الطيب مقابل روس، الشرطي الشرير موضحاً أنهم يحاولون فقط تبيان الحقيقة. قال إنه شاهد في العديد من المرات كيف يمكن أن تكون ذاكرة الشاهد ضبابية عندما يُطلب إليه تذكر أشياء حدثت منذ أسابيع، أو أشهر، وأنهم



فقط يريدون التأكد من أنهم تحدثوا إليّ قبل مثولي أمام هيئة المحلفين الكبرى. توقعت خلال تعليقاته، أنه كان يراقب المناقشات الأولية عبر ما تبين أنها نافذة يكشف زجاجها عن جانب واحد فقط، وهي النافذة التي كانت على يميني، مثل تلك التي يشاهدها المرء في مسلسل (Law and Order).

لم يستمر اللقاء أطول من ذلك، عدت بعدها إلى البيت الأبيض لأستأنف القيام بواجباتي سكرتيراً صحفياً. مع ذلك، تساءلت عن سر مقاربتهم المتشددة في البداية. شعرت بشيء من عدم الاستقرار كوني كنت متعاوناً معهم ومنفتحاً عليهم بشكل كامل. أتصور أنهم استخدموا هذا التكتيك لمحاولة هز أعصاب من يستجوبونهم للتأكد من صدق ما يقولونه. لكن الطريقة التي آلت إليها الأمور أراحتني، وشعرت أنهم اطمأنوا إلى أنه لم يكن لدي ما أخفيه.

كان شريط مثولي أمام هيئة محلفين فيدرالية كبرى يدور أمامي. وكما خمنت، فإن هذا الإحساس انتاب زملائي أيضاً، لقد ضغط هذا الشريط على عقلي بسبب المضمونات الخطيرة التي تتصف بها طبيعة التحقيق. ولقد توقف العاملون في البيت الأبيض عن الحديث مع بعضهم بعضاً حول أي شيء محدد يتعلق بالتحقيق في التسريب، بما في ذلك احتمال أن يكون أي منهم قد تم استجوابه، أو احتمال أن يكون أياً منهم قد وكل أحد المحامين (كما في حال كل التحقيقات التي يتم تسليط الأضواء عليها في واشنطن، فقد وكل جميع المسؤولين الذين مثلوا أمام هيئة المحلفين الكبرى محامين وذلك زيادة منهم في الحذر، حتى لو كانوا يعرفون أنهم غير متورطين)؛ وكان هذا هو الشيء الوحيد تقريباً الذي سمعته من زملائي عندما كانوا متجهين للمثول أمام هيئة المحلفين الكبرى، طالما أن الصحافة كانت محتشدة خارج غرفة هيئة المحلفين الكبرى بشكل يومي، وأن زملائي لم يرغبوا في أن أسمع بهذا الأمر من صحفي. بالإضافة إلى ذلك، كان الصمت يلفنا جميعاً، فقد كنا نشعر بالقلق يخيم فوق رؤوسنا.

تساءلت من دون أن ينتابني التوتر: هل كانت نصيحة ستيفاني في محلها؟ هل كان عليّ أن أكل على نصيحة محام؟ عندما توافق على العمل لدى رئيس الولايات المتحدة، لا يخطر ببالك، كجزء من توصيف وظيفتك، أنك ستستجوب من قبل مكتب التحقيقات

الفيدرالية، أو تدلي بشهادتك أمام هيئة محلفين كبرى تحت تهديد تعرضك للاتهام بحدث في اليمين.

قيل إن هيئة المحلفين الكبرى بدأت بالاستماع إلى الشهادات في نهاية شهر كانون الثاني، يناير، سنة 2004. استُدعيتُ للمثول أمام المحلفين بعد ظهر يوم الجمعة في السادس من شهر شباط، فبراير.

التقيت بروس وأحد العملاء خارج الرواق في ردهة بالطابق العلوي في مبنى المحكمة الفيدرالية في بريتمان قرب مبنى الكابيتول في شارع بنسلفانيا. كان الطقس عصر ذلك اليوم غائماً وبارداً، بالرغم من أن ذلك متوقع في واشنطن في تلك الفترة من السنة. وكان هناك رذاذ خفيف من المطر بين الحين والآخر.

أبلغوني بأنهم سوف يكونون مستعدين لمقابلتي قريباً جداً، وأن عليّ أن أتماسك. كان كلاهما ودوداً عصر ذلك اليوم. جلست على كرسي في الرواق الفارغ، والسيئ الإضاءة.

مشيت باتجاه غرفة هيئة المحلفين الكبرى عبر قاعة ضيقة وصغيرة. ولجت إلى الغرفة غير ملم بما يمكن أن أتوقعه. طلب إلي الجلوس على كرسي خشبي قرب الباب عند طرف طاولة لها شكل حرف L. كان فريق المدعين إلى يميني في مواجهة المحلفين الذين كانوا يجلسون كما في مقاعد في مسرح في مواجهتنا، ومن فوقنا.

خمنت أن هناك ما بين خمسة وثلاثين إلى أربعين من المحلفين موجودون. وكان كاتب الاختزال عبر الممر يدون كل الأسئلة وأجوبتي عليها.

كان زيدنبرغ، المدعي العام لوحدة الاستقامة هو من قام بتوجيه الأسئلة. وكان من الصعب معرفة من كان موجوداً حينها لأن موضع الكرسي التي كنت أجلس عليها لم يسمح لي بذلك، بالإضافة إلى أنه لم يجر أي تعريف بالحضور. ربما كان باتريك فيتزجيرالد، وهو الشخص الذي أحسست أنني أعرفه عبر اهتمام الصحافة به، ولكن لم أكن قد التقيت بعدُ به، موجوداً، لكنني لم أره، فقد كان تركيزي منصباً على الإجابة على الأسئلة.

التفتُ قليلاً باتجاه اليسار، وذلك كي يكون بإمكانني رؤية المحلفين ولو بشكل جزئي، في الوقت الذي كنت أنظر إلى زيدنبيرغ. أول ما سأنتي كان حول صحة ما قيل إنني لم أقم بتوكيل محامٍ. أوضحت بأنني لم أؤكل محامياً ولكنني تحدثت إلى شقيقي دادلي عدداً من المرات حول الموضوع.

طرح علي بعدها سلسلة من الأسئلة أمام هيئة المحلفين الكبرى، سبق لي أن أجبته على معظمها في لقاءات سابقة، بما في ذلك جرد لأحاديثي مع كارل وسكوتر، والتأكيدات التي قدمتها لي بأنهما غير متورطين بقضية تسريب هوية بليم.

لكن كانت هناك بعض الأسئلة التي لم يطرحوها علي من قبل. سأنتي زيدنبيرغ فيما إذا كنت قد أبلغت كوندي رايس أن عليها القول إن كارل ليست له علاقة قبل أن تظهر على أحد البرامج الحوارية يوم الأحد في الثامن والعشرين من شهر أيلول، سبتمبر سنة 2003. (لم تتحدث رايس عن هذا الموضوع علناً في أي من هذه البرامج الحوارية).

فكرت ملياً. أذكر أنني تحدثت إلى كوندي يوم السبت ذاك - وهو يوم السبت نفسه الذي اتصلت فيه بروف بعد أن علمت أنه تحدث إلى نوفاك، وأكد لي حينها أنه لا علاقة له بموضوع تسريب معلومات سرية - كما أفعل عادة مع المسؤولين في الإدارة قبل أن يظهروا في برامج الأحد الحوارية. وكان هذا الإجراء نوعاً من تهيتهم للإجابة عن أسئلة مشابهة، والتأكد من أن الجميع «يقرؤون من نفس الصفحة»؛ علمنا أن المقالة التي ظهرت في عدد الأحد في صحيفة واشنطن بوست سوف تثير أسئلة عن احتمال تورط البيت الأبيض في التسريب. هل أمليت على كوندي ما يجب أن تقوله حول كارل روف؟

قلت، ربما أكون قد فعلت، لكنني لا أستطيع تأكيد ذلك. أوضحت بأنني ربما أحطتها بما صرحت به أمام الصحافة، وأنتي ربما اقترحت عليها الإشارة إلى ما قلته من دون أن تتطرق إليه هي بنفسها.

أصبت بصدمة عندما طرح علي السؤال الثاني. سأل زيدنبيرغ إذا كان صحيحاً أن الرئيس أبلغني في المكتب البيضاوي أن كارل روف أخبره بأنه غير متورط في القضية؟

كانت تلك هي المرة الأولى التي أُسألُ فيها عن أي شيء عرفه الرئيس أو قاله. وطالما أن الرئيس لم يتم سؤاله بعد، عرفت أن أندي هو من أطلع المحققين على ذلك في مناسبة سابقة. وعبر معرفتي أن الرئيس يفضل أن تبقى أحاديثه الخاصة طي الكتمان، تردت للحظة. لكن المسألة هنا مختلفة. كنت أعرف أن الصدق هو الخيار الوحيد. وبالرغم من اختناق صوتي، تمكنت من التأكيد أن الرئيس قال ذلك بالفعل.

استكمل زيدنبرغ استجوابه، وسأل المحلفين إذا كانت لديهم أي أسئلة. فقط امرأة من أصول إفريقية كانت تجلس في آخر الغرفة في الصف الأول كان لديها سؤال. طلبت إلي تعريف ما تعنيه لي عبارات «الخلفية»، و«الخلفية البعيدة»، و«ليس للنشر».

أجبت بالقول إن العبارات المذكورة تعني أشياء مختلفة قليلاً لمختلف الناس. قلت «إن عبارة «خلفية» تعني لي أن صحفياً يمكن له أن يقتبس مما قلته من دون أن يذكرك بالاسم. عادة ما يتفق الصحفي والمصدر على الكيفية التي ينسب فيها الخبر: «مسؤول رفيع في البيت الأبيض»، أو «مسؤول رفيع في الإدارة»؛ ولو أراد المصدر أن يكون أكثر بعداً، ربما يمكن استخدام عبارة «مسؤول في الحزب الجمهوري». أما بالنسبة إلى عبارة «الخلفية البعيدة»، فإن معظم الصحفيين يعتبرونها معلومات يمكن لهم استعمالها في تقاريرهم من دون أن يتمكنوا من الإشارة مطلقاً إلى المصدر بشكل مباشر. وأخيراً، عبارة «ليس للنشر» تعني بالنسبة لي أن الصحفي لا يستطيع استعمال المعلومات التي بحوزته في تقاريره بأي شكل من الأشكال».

انتهت الجلسة في غضون ساعة. شكرني روس وأحد العملاء، وهما يسيران بجانبني وأنا عائد باتجاه الرواق. قالوا إنني بينما أنا حر من الناحية القانونية للتحدث حول ما جرى معي، فإنهما يفضلان أن تبقى شهادتي أمام هيئة المحلفين الكبرى سرية.

وبينما كنت أتجه نحو الدرج، كانت هناك صحافية تقف في الردهة، وقد عرفنتني وتبعنتني أثناء نزولي على الدرج. قدمت نفسها لي بصفتها مخرجة في محطة CBS، وسألنتني عن مكان وجود محاميي. نظرت خلفي وداعبتها بالقول: «لا أدري. ألم تريه هناك

في الخلف» بعد أن تلفتت حولها لبضع ثوانٍ، قلت لها إنني لم أأكل محامياً. أعربت عن دهشتها من ذلك لأن جميع من رأتهم يدخلون إلى هناك، كانوا برفقة محامين.

تجمع عدد آخر من الصحفيين خارج مبنى المحكمة وهم يحاولون الاحتماء من المطر الخفيف الذي كان يتساقط ذلك اليوم. رسمت ابتسامة لا مبالية، وأنا أقف لتلقي بعض الأسئلة. وقبل صعودي إلى سيارتي، قلت: «أنا سعيد بالقيام بدوري في التعاون الكامل مع التحقيق كما وجهنا الرئيس».

استمر التحقيق لأشهر من دون أن يتسبب ذلك في انحراف حقيقي عن سكة الحملة الناجحة لإعادة الانتخاب. مع ذلك، لم يكن العاملون في البيت الأبيض يتحدثون إلى بعضهم بعضاً حول هذه المسألة. كان مكتب المستشار قد وضع حظراً منذ مدة طويلة على الجميع بعدم التحدث علناً حول هذا الموضوع بمن فيهم أنا. كانوا قد أنفقوا سراً مبالغ كبيرة على المحامين، وأهدروا ما يكفي من الوقت وهم يجيبون على أسئلة المحققين، ولذلك لم يشأ أحد منهم القيام بأي شيء يمكن أن يكلفنا مصاريف أكثر، أو أن تتألف أكثر، مواعيدنا التي تأكلت فعلاً.

أتصور أن بعضهم قد انزلق أحياناً، ووجدوا أنفسهم يشتكون من الساعات التي قضوها أمام هيئة المحلفين الكبرى، أو يثرثرون حول «من يمكن أن يكون قد فعلها». في بعض المناسبات، حتى الرئيس نفسه، لم يملك إلا أن يتحدث عن الموضوع. أذكر أنني سمعته في المكتب البيضاوي، أو على متن طائرة الرئاسة يشكو من أنه قد يضطر إلى توكيل محامٍ، ومن احتمال أن يتم استجوابه.

قابل باتريك فيتزجيرالد الرئيس، وبعض أعضاء فريقه لمدة سبعين دقيقة تقريباً في المكتب البيضاوي في نهاية شهر حزيران، يونيو، سنة 2004 بحضور «القاذف» كما كان الرئيس يطلق على محاميه الخاص، جيم شارب. أدلى آل غونزاليز بشهادته أمام هيئة المحلفين الكبرى قبل أيام من ذلك؛ كما تمت مقابلة نائب الرئيس في أوائل شهر حزيران، يونيو، سنة 2004. ليست لدي أي معلومات بشأن طبيعة الأجوبة التي قدمها الاثنان للمدعين.

مَثَلُ كارل روف أمام هيئة المحلفين الكبرى في الخامس عشر من شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 2004. وقد أدى مثوله أمام المحلفين قبل أسابيع من إجراء الانتخابات إلى قيام الديمقراطيين باستغلال هذه الفرصة لإطلاق الاتهامات صوب الرئيس. كانت حملة كيري التي تبحث عن مساحة لها في هذه المرحلة المتأخرة من الحملة الانتخابية قد دعت روف والبيت الأبيض «إلى الكشف عن دورهما في هذه الفعلة الشنعاء». وكان هذا المثل الوحيد الذي قام به روف أمام هيئة المحلفين الكبرى قبل الانتخابات، لكنه لم يكن الأخير. في مستهل التحقيق، كان الرئيس قد اتخذ قراراً بعدم إجراء تحقيق داخلي. قال إنه كان يريد أن يذهب إلى أبعد مدى في التحقيق في هذا النشاط المشبوه الذي يحيط بمسلسل التسريب، لكنه لم يأمر أياً من أركان البيت الأبيض بالقيام بتحقيق، أو يبادر إلى اتخاذ خطوات لرفع الغطاء عن الحقيقة، أو إطلاع الشعب عليها. اختار الرئيس أن يترك موضوع التسريب وعواقبه للمستشار الخاص حصراً، وذلك - على الأقل جزئياً - بناء على نصيحة تلقاها من محامي البيت الأبيض، وبعض من كبار مستشاريه.

شكلت هذه المقاربة تناقضاً صارخاً مع الطريقة التي قارب بها البيت الأبيض اللفظ الدائر بشأن الكلمات الست عشرة التي قادت إلى الفضيحة. فما حدث في تلك القضية، أنه حالما تم اتخاذ القرار بتحديد الكيفية التي تسربت فيها الكلمات إلى خطاب الرئيس، وصلنا بسرعة مقبولة إلى حقيقة ما جرى، وتشاطرنا المعلومات بأفضل ما نستطيع. لقد كانت مقاربة ذلك اللفظ بهذا الشكل المنفتح والصادق، سبباً في اختصار الوقت الذي كان يمكن أن تبقى موضوعة فيه على رف الأخبار، ووضع حد لأي زخم يدعو إلى إجراء تحقيق خارجي حول هذا اللفظ بشكل خاص في الوقت الذي أيد إجراءه مبدئياً أعضاء الكونغرس من الديمقراطيين.

ولكن عندما أصبح الأمر يتعلق بالكشف عن هوية بليم، تركنا الأمر لتحقيقات خارجية قام بها صحفيون ومدعون عامون، بحيث أفسحنا المجال للقضية في أن «تتحول بشكل قاسٍ إلى حالٍ دائمة من التشكيك والتقاتل»، كما وصف بوب وودوارد فضيحة ووترغيت في كتابه المعنون: Shadow وتأثيرها على كل من خَلَفَ نيكسون.

كان من المفروض إيضاح المخاطر التي رافقت هذه المقاربة. ولكن في خضم الجمعية التي تطفى على الحياة في البيت الأبيض، فإنك تتعلم أحياناً الدروس الخاطئة من التاريخ، وتخفق في الاعتراف بهذه الحقيقة. يصبح انتباهك مركزاً على حماية الرئيس، لدرجة أنك لا تتبين أنك ترمي بالنرد، وتفقد سيطرتك على المشكلة.

لم أكن أعرف شيئاً عن التسريب، أو عن أسبابه. ونظراً لأن أحداً لم يعلمني بالجهود المبذولة للنيل من مصداقية ويلسون، تعاملت مع الموضوع بكل بساطة، من مبدأ حسن النية، وهكذا كان موقفي من كبار مستشاري الرئيس. اعتقدت، مستنداً في ذلك بدرجة كبيرة إلى التأكيدات المطلقة التي تلقيتها من روف وليبي أن البيت الأبيض لم يكن متورطاً في تسريب معلومات سرية، أو خلق بيئة أدت إلى هذا التسريب. ولكن من المحزن القول إنني علمت أن ما جرى هو العكس من ذلك تماماً.

هل كنت سأبنى هذه المسألة بشكل صريح ومباشر، لو علمت بالحقائق والظروف التي رافقتها، ولو كنت بقيت في عملي فترة أطول، أو لو كانت لدي خبرة سابقة بالتحقيقات الجنائية؟ أظن أنني كنت سأقوم بذلك. كنت وما زلت أعتقد أن عبارة «لا تعليق لدي» تمثل إستراتيجية سيئة في مجال الاتصالات. فهي مثيرة قطعاً للشبهات وتمثل أسلوباً دفاعياً. ولكن في هذه الحال، اضطررت أن أتماشى مع القرار الذي تم اتخاذه؛ وليتني لم أفعل.

تعهد المرشح جورج دبليو بوش إلى انتخابات الرئاسة في حملة سنة 2000 بأن يكون مختلفاً؛ إلا أنه اختار بعد وصوله إلى البيت الأبيض أن يكون على شاكله من سبقوه. وتماماً مثلما فعلت رئاسة كلينتون عندما كان عليها مواجهة عملية استجواب، فقد قمنا بتأجيل أوار أعداد لا تنتهي من الفضائح والتحقيقات التي أقسمنا على تجاوزها، وذلك عبر انغماسنا في اللف والدوران، وبناء الجدران العازلة، وإنشاء السياج، والمراوغة، والإنكار، وتغييب منطوق الاتصالات، والخداع واللامبالاة.

كان القرار بغزو العراق السبب الحاسم في حرف رئاسة بوش عن مسارها، كما أن تبنيها المفترض للأعيب السياسية المتوضعة في قلب ثقافة الخداع في واشنطن أبقى الرئاسة خارج مسارها. عندما كان يمكن للصدق أن يساعد في التخفيف من كثافة الغبار

السياسي المتساقط بسبب الكشف عن المنطق الرئيس المؤدي إلى الحرب، فقد اخترنا أن نستعمل سياسة اللف والدوران، والمراوغة.

وبينما صبت هذه الأساليب في صالحنا على المدى القصير، ولم تتسبب في أي أذى لمسألة إعادة انتخاب الرئيس - التي كانت غايتنا الرئيسية في البداية - فإن تأثيرها على المدى الطويل قلل من شأن رئاسته ومن مصداقيتها، وأبقى واشنطن عاجزة عن الانتقال إلى حقبة ما بعد الحرب الحزبية التي انغمست فيها على امتداد سنوات سابقة.

أما باتريك فيتزجيرالد، المستشار الخاص، فقد كان مصمماً على القيام بشيء واحد فقط - ألا وهو عمله. وكان هذا يعني أنه غير معني بالتجاذبات الحزبية، أو أي مواعيد مصطنعة من أجل الوصول إلى الحقيقة في ثقافة واشنطن التي تعوزها الحقيقة. ونظراً لكونه غير معروف خارج نطاق فريقه المكون من أعضاء حازمين في روحهم المهنية، فقد تم النظر في توجيه اتهامات بعرقلة سير العدالة لواحد على الأقل، أو ربما اثنين من مسؤولي البيت الأبيض.

ضمن إطار القضايا الكبيرة، لم تساعدنا حكاية التسريب في جهودنا التي نبذلها من أجل مواجهة التحديات في العراق، أو الوضع المتفجر في الشرق الأوسط، أو مصالحننا الأمنية هناك. ما فعلته هذه الحكاية هو أنها أسهمت في استمرار ثقافة الخداع المدمرة في واشنطن، والمتجذرة في مرتعها الخصب المتمثل في الحرب الحزبية التي يخوضها قادتنا المنتخبون في واشنطن. حدث كل هذا في وقت كان الجنود الأمريكيون، رجالاً ونساءً يقاتلون خارج الحدود، ويأملون في العودة إلى الوطن يوماً ما، ويلتئم شملهم مع أحبائهم.

ولكن بالنسبة لنا، نحن المتواجدين في البيت الأبيض أثناء ذلك كله، فليس هناك ما نفعله سوى نوم أنفسنا على هذا الاهتمام الشعبي الذي أثارته قضية التسريب. ما يزال انعدام الصدق والصراحة والأمانة والاستقامة حتى يومنا هذا، يوجب النار التي أشعلها منتقدونا، وي طرح أسئلة حول أمانة الرئيس واستقامته، وهي مزايا كانت يوماً ما، من بين أعظم الصفات التي يتحلى بها.



ضمن ذلك كله، ويا للمفارقة، أبقى البيت الأبيض بنجاح على واحدة من أكثر القضايا إجرأاً وأكثرها ضرراً بعيدة عن التمحيص، وهي القضية الأكبر التي تقع في قلب اللفظ الدائر حول الكلمات الست عشرة: كيف استغل صانعو السياسة المعلومات الاستخباراتية حول العراق من أجل الترويج لقضية أن العراق يشكل تهديداً «خطيراً ومتصاعداً» بشكل يسوغ شن الحرب الاستباقية.

كانت الأسئلة المحيطة بالقضية الأكبر، أعظم من إدراك معنى اتخاذ القرار بغزو العراق، والدروس التي سيقدمها للتاريخ. إن تقصي هذه الأسئلة، بالإضافة إلى قرار الرئيس وكبار مستشاريه الهادف إلى تجنب أي نتائج محتملة للصدق والصرحة حولها، تقع أيضاً في قلب المفهوم الذي حرف الرئاسة عن مسارها، ومنعها من العودة إلى سكتها الصحيحة من جديد.

فبدلاً من الالتزام بالصدق والصرحة عندما كنا بأمس الحاجة إليهما وإلى استعمالهما لصالح الرئيس، فقد قرر تجنبهما خوفاً من أن يتسببا في ضرر سياسي له. وافقه مستشاروه على قراره هذا. وكانت نتيجة ذلك فقدانه لثقة الشعب؛ وأضحى هو رئيساً يتعلق بأهداب الاعتقاد أن التاريخ والأجيال القادمة سوف يتغاضون عن الخداع المتجذر في هذه المقاربة، ويلمّع إرثه لو قدر لرؤيته حول النجاح في العراق أن تتحقق في نهاية المطاف.

لكنني لم أَرأي دلائل على هذا المنحى منذ شهور طويلة. إلا أنه وبالعودة إلى نهاية سنة 2004، كان الرئيس في طريقه لحفر اسمه في التاريخ بطريقة أخرى: عبر فوزه بجائزة الرئاسة لمرحلة ثانية.

